

سياسة ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر: الاستثمار الأجنبي المباشر آلية للتصدير

**The policy of promoting exports outside hydrocarbons in
Algeria: foreign direct investment is an export mechanism.**

طالبي سميرة*

Abstract:

The Algeria's dependency on hydrocarbon exports has threatened the national economy and negatively affected the development process given the volatility of global oil markets. This research paper draws attention to the necessity of diversifying the Algerian exports outside the hydrocarbons sector and emphasizes the crucial role that foreign direct investment can play to achieve this goal, as FDI can enable the Algerian economy to having an access to new sources of income, obtaining technological innovation, and restructuring the economy in an appropriate way to be compatible with international market conditions.

Key Words: Economic policy, Development, Non-hydrocarbon exports promotion, Foreign direct investment, Export.

ملخص:

لقد مثلت حالة التبعية النفطية وسيطرة صادرات المحروقات في الجزائر أثرا واضحا في التأثير على مسار التنمية، وأصبحت ظاهرة خطيرة تهدد الاقتصاد الوطني في ظل تذبذب وعدم استقرار أسواق النفط. وأمام هذه الحقيقة، ومن صميم ارتباط الموضوع بالدراسات المتعلقة بالسياسات العامة والاقتصاد السياسي، والتنمية السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية.

ويسعى المقال إلى لفت الانتباه نحو توجه الجزائر إلى إعداد اقتصادها لفترة ما بعد النفط من خلال مجموعة من الخيارات، أهمها التوجه نحو رسم سياسة اقتصادية تنطلق من ترقية الصادرات خارج المحروقات، وهو ما يستوجب تشجيعا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، بهدف تنويع فرص الجزائر في الإنتاج والتصدير. ومن هذا المنطلق وجدت الجزائر في هذا النوع من الاستثمارات آلية لتنويع مصادر الدخل، ومدخلا

* - أستاذة مساعدة قسم (أ)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، البريد الإلكتروني:

houasy@yahoo.fr

	صحيحا لإعادة هيكلة اقتصادها، وتكييفه مع متطلبات الأسواق الدولية. الكلمات المفتاحية: السياسة الاقتصادية، التنمية، التنوع الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر، التصدير.
--	--

مقدمة:

يأخذ موضوع جذب الاستثمارات على اختلاف أنواعها في ظل العولمة وسياسات الانفتاح وتحرير الأسواق أهمية كبرى على المستوى العالمي، حيث يلعب الاستثمار دورا مؤثرا في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي، زيادة التراكم الرأسمالي، ونقل التكنولوجيا والخبرات الإنتاجية والصناعية المختلفة، وتعتمد عليه الكثير من الدول في حل بعض مشكلاتها الاقتصادية والتنموية، كالفقر والبطالة وزيادة دخل الفرد وكذلك تحسين الأداء الوظيفي والمهني. ولجذب هذه الاستثمارات فقد أخذت بؤادر المنافسة بين الدول المختلفة بالاشتداد بوتيرة متصاعدة من مطلع التسعينات، إذ بدأت مختلف الدول باتباع أساليب متعددة بغية تحسين بيئاتها الاستثمارية وتقديم الحوافز المختلفة، وإدراج الاستثمار ضمن برامج التصحيح الاقتصادي.

وكما أن للاستثمار أهمية بالغة كمحرك أساسي لنجاح عملية التصدير، حيث ترجع أهمية الاستثمارات الأجنبية إلى وجود علاقة تبادلية بينها وبين التصدير، حيث يأتي الاستثمار الأجنبي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة في الإدارة ويربط اقتصاد الدولة بالأسواق العالمية، وهذا ما تحتاجه الجزائر لتمويل التنمية الشاملة، التي أصبحت هدفا رئيسيا، تسعى إلى تحقيقه.

وكغيرها من دول العالم ركزت الجزائر على عملية الاستثمار ضمن سعيها لتحقيق إنجاز فعلي في مسألة النمو الاقتصادي والاجتماعي المتكامل، ورفع مستوى الدخل القومي وكذلك المستوى المعيشي لأفراده، وتأكيد رغبتها في التوجه نحو التخلص من التبعية النفطية، من أجل تحصين الاستقلال الاقتصادي من عالم الأخطار الذي يمثله سوق المحروقات. فهذا الاستثمار الذي يسمح بتواجد رأس المال وتوافره يساعد على التوسع في الإنتاج وتنوع المنتج وتحسين جودته، وبالتالي تنمية الصادرات خارج المحروقات. ولأجل تحقيق هذه الأهداف

أصدرت الجزائر مجموعة من القوانين والأنظمة، لتحريك مساهمة المستثمرين الأجانب في المشروعات الإنتاجية والخدمية، ووفرت إطارا ملائما للأعمال ليختاروا الجزائر وجهتهم.

من هذا المنطلق نسعى من خلال هذا المقال إلى التعرف على سبل استقطاب الاستثمارات من خلال تحديث البنية التحتية، ووضع التشريعات والحوافز والاعفاءات الكافية لجذب رأس المال الأجنبي، التي تهدف إلى تحسين البيئة الاستثمارية، وتعزيز فرص جذب الاستثمارات الأجنبية للارتقاء بالمناخ الاستثماري وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

وهذا ما يفسر العديد من الباحثين سبب أهمية الأسواق المالية في تمويل التنمية في الجزائر، ودورها في الرفع من الصادرات خارج المحروقات. وبالتالي فالتساؤل المطروح هو: إلى أي مدى وفرت السلطات العامة في الجزائر الضمانات والظروف المساعدة على تجسيد الأمن القانوني، وتوفير المناخ المناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حتى تستطيع الارتقاء بصادراتها وتتخلص من التبعية البترولية؟

أولا- الاستثمار الأجنبي المباشر آلية للتصدير خارج المحروقات:

قدم الفكر الاقتصادي جملة من الأفكار التي اعتبرت الصادرات ركيزة أساسية في عملية النمو الاقتصادي، والاستثمارات محركا أساسيا لنجاح عملية التصدير، وهو ما تحتاجه الجزائر للنهوض بالصناعات المحلية، تنويع منتجاتها، وإيجاد منافذ لها عبر الأسواق الدولية، حتى تبلغ مرادها في تنمية صادراتها غير النفطية.

وفي سبيل التنمية الاقتصادية الشاملة تسعى الجهود في الجزائر إلى تهيئة المناخ الاستثماري لتحديث قوانين الاستثمار، وتفعيل التشريعات المالية والاتفاقيات الدولية، والتذليل من تحديات والعقبات التي تقف دون تحقيق الطموحات، فإنه لزم عليها أن تستجمع قواها لتستغل جميع الإمكانيات المتاحة لديها كي تضمن حدا أعلى من الاكتفاء الذاتي والاعتماد على النفس.

1- تعاريف أساسية للاستثمار:

استقطب الاستثمار اهتمام العديد من الكتاب والمفكرين الاقتصاديين الذين تباينت آراؤهم واختلفت دراساتهم حول تحديد مفهومه. فيعرف هيكل عبد العزيز فهي الاستثمار بأنه: "الانفاق على الأصول الرأسمالية خلال فترة معينة، بمعنى الإضافة إلى أصول المؤسسة وتشمل

المعدات والآلات، فهو يعتبر الزيادة الصافية في رأس المال الحقيقي"¹. ويعرفه الدكتور محمد الأمطر بقوله: "الاستثمار يقوم على التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة وليس مجرد تأجيلها فقط كما هو الحال بالنسبة للمدخر، وذلك أملا في الحصول على اشباع أكبر في المستقبل"².

أما الدكتور محمد بلقاسم حسن بهلول فيوضح في تحديد معنى للاستثمار أنه علاقة اجتماعية واقتصادية وفنية. فأما كونها علاقة اجتماعية واقتصادية فلأنها عملية اقتصادية تتم بين عدد من الأفراد الذين يشكلون جماعة عمل استثماري في وحدة اقتصادية إنتاجية معينة، أو الذين تقوم بينهم كجماعة، وبين أفراد آخرين كجماعة أخرى، علاقات تبادل السلع والخدمات. وتمثل العلاقة الاجتماعية الأولى بين الأفراد علاقة داخلية للوحدة الإنتاجية، بينما تمثل العلاقة الاجتماعية الثانية علاقة خارجية لنفس الوحدة الإنتاجية. وأما كون الاستثمار علاقة فنية دائما حسب الدكتور، فلأن وظيفته خلق وسائل العمل التي تمكن من تجديد وتوسيع الطاقة الإنتاجية للمجتمع، بمعنى صيانة وتصليح التجهيزات القديمة لتمكينها من الاستمرار في سير العمل، وكذلك خلق تجهيزات إضافية، إلى جانب التجهيزات القديمة تتوسع بها قدرة عمل المنتج"³.

وانطلاقا مما سبق يمكن تعريف الاستثمار بأنه مجموع التوظيفات التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق الإضافة الفعلية إلى رأس المال الأصلي من خلال امتلاك الأصول التي تولد العوائد نتيجة التضحية بمنفعة مالية للحصول على تدفقات مالية مستقبلية. وللاستثمار أهمية بالغة، فهو يؤدي إلى تجديد طاقات إنتاجية قديمة للمجتمع، ويوسع جهاز انتاجه في مختلف القطاعات وفروعها كالزراعة والصناعة والتجارة وغيرها، وبفضل هذا الهيكل الإنتاجي الجديد والموسع يقع تشغيل العمال، وتنشأ علاقات اجتماعية تتدفق عبرها الدخل. ويحدث بينها انتقال مختلف المواد الاقتصادية"⁴. كما أنه يساهم في تنفيذ

¹ هيكل عبد العزيز فهي، موسوعة المصطلحات والإحصائية، الطبعة الثانية، بيروت: دار النهضة العربية، 1999، ص 956.

² محمد الأمطر، إدارة الاستثمارات، الإطار النظري والتطبيقات العلمية، الطبعة الثانية، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 1999، ص 7-9.

³ محمد بلقاسم حسن بهلول، الاستثمار وأشكاله التوازن الجهوي مثال الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص 101.

⁴ -المرجع نفسه، ص 15.

السياسة الاقتصادية للدولة من خلال التوجه إلى إنشاء المشروعات التي تحقق هذه السياسة. فضلا عن مساهمته في الأمن الاقتصادي للمجتمع.

ولأن تركيزنا في هذا المقال سيكون منصبا حول الاستثمار الأجنبي المباشر فهذا سيقودنا إلى تقديم تعريف له، فيعتبره صندوق النقد الدولي بأنه "ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي، الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة، في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر. وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة"⁵.

كما أن هذا الاستثمار هدفه حيازة مصالح دائمة في المؤسسة التي تقوم بنشاطاتها في ميدان اقتصادي خارج ميدان المستثمر من أجل أن تكون له القدرة على اتخاذ القرارات الفعلية في تسيير المؤسسة⁶. في حين قدمت المنظمة العالمية للتجارة تعريفا لهذا النوع من الاستثمار، تقول فيه بأنه: عبارة عن النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي) والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى (دول مضيفة) وذلك مع نية تسييرها⁷.

كما يمكننا القول أنه يتمثل في تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها الأجانب بسبب ملكيتهم الكاملة لها أو تملكهم لنصيب منها يبرر لهم حق الإدارة⁸. أما عبد الله الشامي فيقول بأنه يكفي لاعتبار الاستثمار أجنبي مباشر، حيازة المستثمر الأجنبي على 10% من حصص الملكية داخل مؤسسة البلد المضيف⁹.

2- آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد الدول المضيفة:

تتوزع الآراء حول أهمية الاستثمار الأجنبي في اقتصاد الدولة المضيفة، بين رأي مؤيد يرى أن استقدام رأس المال الأجنبي فيه جوانب إيجابية، أهمها مساهمته في زيادة معدلات نمو هذه الدول ونقل التكنولوجيا، وتأهيل اليد العاملة بالإضافة إلى ترقية حجم الصادرات. وبين رأي

⁵ - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2006، ص 251.

⁶ - Denis-Tersen et Jean-Luc Bricout, L'investissement international, Armand Colin, Paris 1996, p 05.

⁷ - Ibid, p 06.

⁸ عبد اللطيف مصيطفى وعبد الرحمان سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع، 2014، بيروت، ص 254.

⁹ عبد الله الشامي، سياسات الاستثمار في الدول العربية، دار الكتب، القاهرة 2008، ص 59.

معارض يرى بأن أعباءه تفوق مزاياه، وأنه نوع من أنواع الاستعمار الجديد، يؤثر سلباً على القرارات السياسية الوطنية، ويهدف إلى استغلال ونهب الفائض الاقتصادي للعالم النامي. تحاول جميع الدول وخاصة النامية منها التفاعل مع محيطها الخارجي، إذ من المحتمل أن ينعكس ذلك على مستويات أدائها، بما يسمح لها بتحقيق أهدافها والتكيف مع متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي. إلا أن أهم مشكلات الدول المضيفة خاصة النامية تتمثل أساساً في قصور مواردها المالية اللازمة لاستهداف النمو السريع. ولسد هذه الفجوة تحتاج إلى مصادر التمويل الخارجي، التي تأخذ أشكالاً مختلفة منها المنح والمساعدات الدولية، القروض، والاستثمارات الأجنبية.

وتحتاج البلدان المضيفة للاستثمار، لأنها تعتبره أحد أفضل ما هو متاح من المصادر الخارجية لتمويل المشاريع الاقتصادية والخدمات فيها. فهي تعتبره أنجع وسيلة تمويل خارجية، بدون أي أعباء على عاتقها مثل الفوائد كالقروض أو خدمات ديون، أو شروط قاسية تفرض عليها إعادة جدولة الديون.

وعلى الرغم من تباين وجهات النظر حول مدى أهمية وفعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة خاصة النامية منها، إلا أنها في حاجة إليه نظراً للشواهد الواقعية التي تفيد بإمكانية مساهمته في المدين المتوسط والبعيد، ووفق شروط موضوعية في تحقيق القفزة النوعية، وذلك لما يجسده من علاقات وروابط متينة بين البلد المضيف والاقتصاد العالمي.

أ- الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر:

ليس من الحكمة رفض الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتصويرها على أنها شر يهدد الاستقلال الاقتصادي للدول المضيفة، حيث أن لهذه الاستثمارات مزايا مختلفة، إذا ما أحسن توجيهها ومراقبتها، فهي تساهم في زيادة صادرات الدول المضيفة من خلال نشاط الشركات متعددة الجنسيات وشبكة اتصالاتها الواسعة بالأسواق الدولية. وتساهم في توفير النقد الأجنبي الذي يتسم عرضه بالندرة الشديدة فيما إزاء الطلب عليه، والذي تشتد حاجة الدول النامية إليه. وذلك من خلال إقامة مشروعات إنتاجية لأغراض التصدير، والحصول على النقد الأجنبي نتيجة لذلك، أو تلك التي تحل بإنتاجها محل الواردات وتساهم في توفير النقد الأجنبي وبالشكل أن يساهم في تخفيض الحاجة لاستخدام النقد الأجنبي لتمويل الواردات¹⁰.

¹⁰ فليح حسن خلف، العمولة الاقتصادية، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، الأردن 2010، ص 96.

فضلا على أنها تساعد على خلق طائفة من المنافع الاجتماعية، زيادة رأس المال الاجتماعي، وخفض تكاليف الإنتاج المحلي، وفتح أسواق جديدة أمام صادرات الدولة المضيفة، التمتع بمزايا اقتصاديات الحجم الكبير، زيادة القيمة المضافة، رفع معدلات وكفاءة التشغيل في الاقتصاد المضيف، وخلق فرص عمل جديدة مما يسهم في حل مشكلة البطالة¹¹. ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية يساعد على تخفيض معدلات البطالة، حيث أن وجود الشركات الأجنبية يؤدي إلى خلق علاقات تكامل بين أوجه النشاط المختلفة، من خلال التشجيع على إنشاء مشروعات لتقديم المنتجات والخدمات اللازمة للشركات الجديدة، يترتب عنه زيادة المشروعات الوطنية الجديدة وتنشيط الصناعات الأخرى، ومن ثم خلق فرص عمل جديدة.

ومما لا شك فيه أن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر تسهم كذلك في تحقيق مزايا متعددة للمستثمر الأجنبي، فهي تسمح له بالتوسع في أسواق جديدة والانتقال إلى بيئة الأعمال الدولية. والاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة في الدول المضيفة، ومن توافر المواد الخام، ومن التسهيلات والمزايا الضريبية التي كانت من أبرز الأسباب التي دفعته للاستثمار. كما يستفيد من انخفاض المنافسة في أسواقها مما يسمح له باستخدام تكنولوجيا متقدمة غير مكلفة، وتوسيع أنشطته لدخول أسواق جديد تزيد من مبيعاته وتعظم أرباحه¹².

ب- الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر:

الواقع أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس في حد ذاته خيرا محضا، خاصة ذلك الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسيات، بل ترد عليه عدة انتقادات تكمن في صعوبة توافق استراتيجية المستثمر الأجنبي مع استراتيجية التنمية في الدول النامية، من حيث أولويات الاستثمار، حيث قد تتجه الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية نحو القطاعات الهامشية، التي تدر ربحا وفيرا وسريعا، ولا تخدم عملية التنمية، مثل النشاطات التجارية، السياحية، والمصرفية.

¹¹ فرج عزت، إيهاب نديم، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم، مؤتمر اقتصاديات الدول الإسلامية، جامعة الأزهر، 1420، ص 27.

¹² عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية بيروت 2012، ص 58.

كما يمكنها أن تتجه نحو إنتاج نوع معين من المنتجات الأولية، توجهه للتصدير نحو البلد الذي انساب منه رأس المال¹³. فلا يسعنا في هذا المقام ذكر كل الأضرار، لكن يمكننا القول إن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر تسهم في مناقشة المشروعات المحلية في الحصول على المستلزمات ورؤوس الأموال المحلية، نتيجة القدرة التنافسية التي تعمل لصالح هذه المشروعات وعلى حساب المستثمر المحلي والمشروعات المحلية. إضافة إلى تفضيل المؤسسات التمويلية توفير الموارد بيسر وبقدر أكبر للمشروعات الأجنبية بحكم قدراتها الكبيرة، وتوفر الثقة فيها، والضمانات لديها، في حين لا تمتلك المشروعات المحلية مثل ذلك¹⁴.

ولعل من أبرز أخطار الاستثمار الأجنبي المباشر أثره على السياسة الاقتصادية ومفهوم السيادة والاستقلال، فهو عبارة عن وسيلة الدول المصدرة له للسيطرة على البلدان المضيفة له، بغرض توجيه القرار السياسي فيها، وبالتالي يعرض مصالحها الاقتصادية إلى التبعية، مما يؤدي إلى استنزاف مواردها، وتهميش صناعاتها الناشئة، وهو ما يكرس المفهوم الاستعماري بنظرة جديدة. فمثلا يمكن للشركات متعددة الجنسية أن تشكل خطرا على سيادة الدول وترهن قرارها السياسي، خاصة إذا ما تعرضت مصالحها للخطر.

وكما يمكن أن يكون المستثمر الأجنبي عرضة لبعض الآثار الجانبية للاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة إذا ما تعارضت المصالح وقرارات التسيير والإدارة بين الطرفين، فقد يتعرض للإقصاء من المشروع من طرف الدولة المضيفة، مما يعني ارتفاع درجة الأخطار غير التجارية، منها الاستقرار الذي يبحث عنه، التأمين، المصادرة، والتصفية الجبرية الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي¹⁵.

وتتأكد هذه المخاطر في كون مشاريع لاستثمار الأجنبي المباشر تتطلب وقتا طويلا لتغطية التكاليف وتحقيق الأرباح. لذلك فالمستثمر الأجنبي يكون عرضة لكل التغيرات المفاجئة التي قد تحدث في مناخ الاستثمار في الدول المضيفة سواء الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، والقانونية.

¹³ فرج عزت، إيهاب نديم، المرجع السابق، نفس الصفحة.

¹⁴ فليح حسن خلف، المرجع السابق، ص 99-100.

¹⁵ عميروش محند شلغوم، المرجع السابق، ص 60.

ولا تتوقف عملية الاستثمار الأجنبي المباشر على اتخاذ قرار الاستثمار فقط، وإنما على اختيار البلد المضيف. وتتم عملية الاختيار هذه على دراسة مجموعة من العوامل التي تساعد على تحديد طبيعة المناخ الاستثماري في البلد المضيف.

ويتوقف نجاح سياسة الاستثمار الأجنبي على موقف النظام السياسي والاقتصادي ومدى اهتمامه به، وهي بمثابة تحفيزات تجذب تدفقات استثمارية واسعة. ويمكن تصنيف هذه الحوافز في الحوافز السياسية، الذي يعتبر الاستقرار السياسي أهم العوامل المحفزة لجذب الاستثمار، حيث ترتبط العوامل السياسية بالمخاطر السياسية التي يمكن أن يواجهها المستثمر الأجنبي، التي يمكن أن نحصرها في عدم استقرار الوضع الاجتماعي والسياسي، التدابير القمعية المتخذة من قبل الحكومة للبقاء في السلطة، وغيرها. ثم الحوافز القانونية والتنظيمية، حيث تشكل القدرة على توفير إطار تشريعي وتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر، تسمح ببناء قاعدة قانونية مساندة للتشريعات الدولية وتحفز للاستثمارات الأجنبية.

أما الحوافز الاقتصادية فيعتمد عليها المستثمر الأجنبي في اختياره للبلد المضيف، أساسها وضوح السياسات الاقتصادية، ومدى ملاءمة التشريعات الاجتماعية الخاصة بشروط العمل والتأمين، استقرار المحيط الاقتصادي ووضوح ومصداقية للحكومات المتعاقبة بعدم التراجع عن السياسات السابقة للدولة لأنه ممكن أن يتعرض لخطر اقتصادي تكون أسبابه تغير القوانين عشوائياً¹⁶.

وفي الأخير تبرز الحوافز الضريبية لتكون في صورة إعفاء أو تخفيض في الضريبة، وتتفاوت حسب القطاع الذي توجه إليه الاستثمارات، خاصة منها وضوح النظام الضريبي وربطه بالأولويات الاقتصادية، وإعفاء الصادرات الموجهة للمشاريع القائمة في المناطق الحرة من الرسوم الجمركية لمدة طويلة بعد انطلاق التشغيل¹⁷.

ثانيا- سياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يلاحظ المتتبع لسياسة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، أن هذه الأخيرة كانت من الدول الأكثر تقييدا للاستثمارات الأجنبية، حيث لم تكن هناك قوانين وأطر مؤسسية لتشجيع الأجانب على توظيف أموالهم في مختلف قطاعات الاقتصاد الجزائري.

¹⁶ عمر صقر، العولمة وقضايا معاصرة. الدار الجامعية، مصر 2000، ص 51.

¹⁷ عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص 258.

إلا أنه وبعد الأزمة البترولية لسنة 1986 وتفاقم حجم المديونية خلال الثمانينيات، وفي سياق تطبيقها لبرنامج الإصلاحات الاقتصادية، ونظرا لأهمية الاستثمارات الأجنبية كأحد القطاعات الإنتاجية الداعمة للاقتصاد الوطني، سعت الجزائر لجذب الاستثمار، حيث بادرت إلى سن جملة من القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمارات الهادفة إلى تقديم الامتيازات والضمانات الكافية للمستثمرين الأجانب، يتم من خلالها حصر مختلف العراقيل التي تواجه عملية استقطاب الاستثمارات.

1: سبل تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كآلية للتصدير خارج المحروقات:

تسعى الجزائر إلى اجتذاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك لعدد المزايا التي تترتب عليها من تحويل للأموال ونقلًا للتكنولوجيا والخبرات الفنية، وترقية الصادرات خارج المحروقات. كما تسعى إلى معالجة هذه المسألة عن طريق اتخاذ مجموعة من الإجراءات القانونية، وإنشاء هيئات مكلفة بالاستثمار تقدم امتيازات وحوافز من شأنها تهيئة المناخ، الذي يمكن الجزائر من زيادة حصتها من الاستثمار لخدمة التنمية.

أ- الإجراءات القانونية للاستثمار في الجزائر: قام المشرع الجزائري باتخاذ مجموعة من الإجراءات القانونية لصالح المستثمر الأجنبي. فكان لا بد من تأكيد الشفافية في المعلومات والإجراءات والقرارات حتى يتمكن من مواكبة الوضع الراهن والتنبؤ بالمستقبل.

غداة الاستقلال عالجت الجزائر مسألة الاستثمار عن طريق سن مجموعة من القوانين تتلاءم مع طبيعة المرحلة، تسمح بإنشاء مشاريع استثمارية في مختلف المجالات، كانت فيها الغلبة للطابع الاشتراكي القائم على الاقتصاد الموجه. منها قانون الاستثمار رقم 63-277 الذي تزامن مع الوضع السائد، الذي اتسم بضعف المقومات الأساسية للنهوض بالتنمية الاقتصادية الشاملة.

وكان على الدولة أن تسارع لإنعاش الحياة الاجتماعية من جديد وإعادة بناء وتنمية الاقتصاد الجزائري. فعملت على دعوة الأجانب لاستثمار أموالهم داخل الجزائر والمحافظة على رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة فيها. فأصدرت بذلك بعد أشهر من الاستقلال هذا القانون في 26 جويلية 1963 لتشجيع الاستثمار¹⁸. لكن هذا القانون قوبل برفض المستثمرين وتحفظوا

¹⁸-Ammar Guesmi, « Le Cadre Juridique des Investissements Etrangers en Algérie et en France », **Revue Algérienne des Sciences Juridiques et Politiques**, Volume 37, Numéro 4, P.210.

عليه باعتبار أنه يفتقد للمصدقية ولا يطابق الواقع آنذاك. فلم يعرف تطبيقا ملموسا ولم يتبع بنصوص تطبيقية¹⁹.

وبعد تشكل الحكم بالشرعية الثورية سنة 1965 وفشل قانون 1963، تم التفكير بجدية في قطاع الاستثمار، توج بصدر قانون جديد للاستثمار رقم 66-284 لتحديد دور رؤوس الأموال في إطار التنمية الاقتصادية، ومكانة الاستثمار وأشكاله والضمانات الخاصة به، بهدف زيادة تدفق العملة الصعبة، نقل التكنولوجيا وتوفير مناصب الشغل. حيث خصص هذا القانون مجالات ثانوية للاستثمار الأجنبي المباشر، وترك الاستثمار في المجالات الحيوية للدولة والهيئات التابعة لها، حيث لا يمكن للاستثمار الأجنبي التدخل فيها إلا في إطار المساهمة معها بتأسيس شركات مختلطة²⁰.

وبعد إصدار قانون 1966 وصل حجم الاستثمار الخاص إلى 880 مليون دج ما بين 1967-1974 وساهمت هذه المشاريع في خلق حوالي 27300 منصب وإقامة 800 مشروع استثماري. وهو ما يعني أن النتائج كانت أفضل من القانون السابق. لكن رغم ذلك بقي حجم الاستثمار الخاص جد ضعيف ولا يستجيب للحاجات الفعلية للاقتصاد، كونه تضمن أحكاما خاصة كإجراء التأمين، خاصة في حال تطلبت المصلحة العليا ذلك، وكذا خضوع النزاعات للمحاكم الجزائرية والقانون الجزائري. الأمر الذي تخوف منه المستثمرون الأجانب لإمكانية التحيز، نظرا لعدم جدوى بعض النصوص الأساسية التي وضعتها الدولة مثل شرط إمكانية الدولة إعادة شراء كل الحصة والأسهم التي يملكها الشريك الأجنبي وممارستها حق الشفعة. وخلال فترة الثمانينيات التي تميزت باتجاه الجزائر نحو صياغة استراتيجية تنمية تتركز على تشجيع القطاع الخاص والانفتاح على الخارج، صدر قانون 82-13 في 28 أوت 1982 متعلق بتأسيس الشركات المختلطة للاقتصاد وسيرها، موضحا كيفية تشكيلها وتشغيلها. وصنفها على أساس شركات أسهم. تمثل المشاركة الجزائرية فيها نسبة 51 % مع ضمان التسويق، في حين حدد القانون نسبة المشاركة الأجنبية بحد أقصى لا يتجاوز نسبة 49 % من رأسمال الشركة. ويطبق هذا القانون على جميع الاستثمارات الأجنبية ويخص جميع القطاعات، إلا إذا استبعدت الدولة القطاعات الاستراتيجية من نظام الشركات المختلطة.

¹⁹Ibid , p 211.

²⁰ محبوب بن حمودة، إسماعيل بن قانة، "أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي"، مجلة الباحث، العدد 05، 2007، ص 64.

وبعد صدور هذا القانون ظهرت دفعة جديدة من الاستثمارات، حيث بلغت بين سنة 1983-1985 حوالي 2328 مشروع. ولكن هذا القانون لم يهتم بالجوانب التحفيزية القادرة على جلب الحجم الكافي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاستثمار محليا.

ثم حاول المشرع الجزائري من خلال إصداره نص قانون 86-13 المعدل والمتمم لقانون 82-13 الاستجابة لمطالب الشركات الأجنبية، وإيجاد طرق تساعد على تشكيل وتسيير الشركات المختلطة، بكيفية واضحة ومحفزة نسبيا مقارنة بالقانون السابق، فضلا عن وضع صياغة قانونية تحدد دور الشريك الأجنبي في ضمان نقل التكنولوجيا ورؤوس الأموال، وتوفير مناصب الشغل وتكوين وتأهيل المستخدمين، مقابل استفادته من المشاركة في التسيير واتخاذ القرارات الخاصة باستعمال أو تحويل الأرباح. لكن رغم تأكيد هذا القانون على حماية حقوق الشريك الأجنبي لم تكن لديه نتائج تذكر في مجال استقدام الاستثمار الأجنبي.

بعد نهاية الثمانينيات من القرن الماضي عرف العالم تغيرات اقتصادية لاسيما نحو تحرير التجارة الدولية وقيام منظمة التجارة العالمية، ولم تكن الجزائر في هذه الفترة في منأى عن كل تلك التحولات العميقة، فما ميزها هو تبني تعديل الدستور في 23 فيفري 1989 الذي فتح الباب أمام الجمعيات ذات الطابع السياسي للنشاط، وتخلّى على نظام الحزب الواحد، وعن النظام الاقتصادي الموجه.

وقد أعقبت هذه الفترة المتميزة من تاريخ الجزائر إصدار نصوص قانونية تشجع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، تعكس التوجه الجديد للدولة الجزائرية نحو الانفتاح على العالم وكان أهمها، قانون النقد والقرض رقم 90-1990، الذي شكل منعطفا هاما في سبيل الاهتمام باستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، حيث تبين من خلاله الإرادة الواضحة للسلطات العامة الجزائرية في إيجاد سبل جديدة لتحقيق التنمية، كان أساسها إقرار حرية انتقال رؤوس الأموال من وإلى الجزائر، وفتح المجال لكل أشكال مساهمات رأس المال الأجنبي في تحقيق النمو الاقتصادي.

لكن رغم ذلك فهذا القانون حتى وإن كان يعتبر توجها جديدا نحو تحرير المبادرات الخاصة، فإنه يبقى غير كاف بالنسبة للمستثمر الأجنبي ولا يمنح له الضمانات الكافية للنشاط. وفي نهاية سنة 1993، وفي سبيل التحول والاندماج في الاقتصاد العالمي، وتهيئة بيئة سياسية وقانونية وتنظيمية لاستقطاب الاستثمار المحلي والأجنبي، تم إقرار قانون الاستثمار رقم 93-12 في 05 أكتوبر 1993 تضمن الإجراءات التشريعية والاعفاءات الضريبية والحوافز، ونظاما

جديدا لتشجيع الاستثمارات الخاصة. وذلك من خلال إنشاء وكالات الاستثمار التي تسهر على ترقية ودعم الاستثمار، واعتماد نظام المناطق الحرة لجلب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية. فعلى الرغم من أهمية هذا القانون، إلا أن هناك العديد من النقائص التي سجلت عليه وتطلب الأمر تعديله. ومن جهة أخرى غاب الحافز السياسي لأن الجزائر كانت تعيش فترة يغيب فيها الأمن والاستقرار السياسي، وكان ذلك كافيا لتجميد مساعي الاستثمار.

مع مطلع الألفية الثالثة بادر المشرع الجزائري إلى إعادة النظر في قانون 93-12، الذي عرف تطبيقه جملة من المشاكل، لعل أهمها عدم الانسجام بين الهيئات المكلفة بتشجيع وترقية الاستثمار في تطبيق النصوص القانونية ومركزية القرارات، وأصدر الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار في 20 أوت 2001، تميز هذا القانون بأنه تضمن فكرة تطوير الاستثمار خلافا لفكرة ترقية الاستثمار التي جاء بها القانون رقم 93-12، حتى يعطي لنشاط الاستثمار الطابع الإيجابي، من خلال تخصيصه بالحرية التامة.

وحدد هذا الأمر النظام العام الذي أصبح يطبق على الاستثمارات الوطنية، والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات الخاصة للمستثمرين المحليين والأجانب. كما حدد نظام استثنائي سيستفيد المستثمر من خلاله، من مجموعة من الإعفاءات تخص مرحلة الإنجاز والاستقلال، شرط أن تكون الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها، مساهمة خاصة من الدول وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني. ومن أجل ضمان الامتيازات الممنوحة للمستثمرين لقد نص على جملة من الحوافز المالية والجبائية والجمركية²¹.

ثم جاء الأمر التشريعي رقم 06-08 في 15 يوليو سنة 2006 يعدل ويتمم الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، ويتضمن هذا الأمر مجموعة من التعديلات والتتمات²². ومقابل الضمانات الواسعة التي يوفرها هذا القانون، فقد أكد على ضرورة مراعاة المستثمرين للتشريعات المحلية الخاصة بحماية البيئة، والموارد الطبيعية، وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

²¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 متعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة في 22 أوت 2001، المادة 11، ص 6.

²² للمزيد من المعلومات أنظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 يوليو 2006، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة في 19 يوليو 2006، المادة 3، ص 17.

وبالموازاة مع إصدار التشريعات والسعي لتعديلها وتحسينها وإنشاء الأجهزة المكلفة بعملية الاستثمار، تم توقيع عدة اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف، منها المتعلقة بتشجيع وضمن الاستثمارات والتي بلغت 42 اتفاقية مع نهاية سنة 2006. أما الاتفاقيات الخاصة بتجنب الازدواج الضريبي ومحاربة التهرب الضريبي فقد بلغت 24 اتفاقية²³. وفي الأخير اكتفى قانون ترقية الاستثمار رقم 16-09 بإعادة النظر في بعض القواعد المنظمة له، وأدخل تحسينات تخص الإجراءات الإدارية، وقلل من بعض العقوبات الإدارية التي كان يصادفها المستثمر الأجنبي، لكنه بالمقابل أبقى على القيود التي استنكرها المستثمرون الأجانب، لا سيما مسألة حق الشفاعة رغم اختلاف الآراء حولها، خاصة تعدد الجهات المطالبة بإلغائها.

ب- الإجراءات المؤسسية للاستثمار في الجزائر:

إن تدابير الاستثمار المتتالية التي وضعتها الدولة والتي أفرزت أوامر وقوانين بالإضافة إلى الإصلاحات والتعديلات التي صدرت، فرضت عليها إيجاد مرتكزات جديدة من خلال إنشاء هيئات ترافق المستثمر وتتولى مسؤولية تنظيم وتوجيه المستثمرين. من بينها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI وهي جهاز لدعم الانفتاح الاقتصادي، التي أنشئت في إطار الإصلاحات التي باشرتها الجزائر خلال التسعينيات، للتقليل من الآثار السلبية للإدارة، وتذليل كل العقبات وتدعيم الهيئات القائمة وتخفيف الضغط عليها²⁴. حيث تضطلع هذه الوكالة بمهام بعنوان: الإعلام، مهمة التسهيل، بترقية الاستثمار، المساعدة، المساهمة في التسيير العقاري، تسيير الامتيازات، وأخيرا المتابعة²⁵.

ومن خلال القيام بهذه المهام، تسعى الوكالة الوطنية إلى تفعيل الاستثمارات خاصة فيما يتعلق بالدرجة الأولى بتخفيض الأعباء البيروقراطية، وإعطاء دعم أكثر للاستثمار. ولأن

²³ محند شلغوم عميروش، المرجع السابق، ص 242.

²⁴ للمزيد ارجع إلى: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 55، الصادرة في 26 سبتمبر 2001، المادة الثالثة، ص 8.

²⁵ للمزيد أنظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006 يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 64، الصادرة في 11 أكتوبر 2006، المادة 3، ص 14-16.

البعد الاقتصادي لمسار الإصلاحات الاقتصادية قد فرض توجهات إصلاح تشريعي جديد، توج بإنشاء المجلس الوطني للاستثمار CNI من طرف وزارة الصناعة وترقية الاستثمار، من أجل التنظيم والتحكم في هذا القطاع الحيوي، وكذا تحديد هوية الاستثمار من خلال التأطير المؤسساتي. وهو يشكل أهم جهاز، يمثل الدولة، وقراراته هي في صلب أعمال السيادة غير قابلة للطعن أمام القضاء.

ولعل ما يميز هذا الجهاز مركزية القرارات التي يتخذها والوصاية المطلقة التي يمارسها على أجهزة الاستثمار الأخرى، باعتباره حكومة مصغرة نظرا لطبيعة تشكيلته. ثم جاءت الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ANIREF من أجل تبديد مشاكل الحصول على العقار بالنسبة للمستثمرين والذي يعتبر حجر الأساس في قيام استثماراتهم، تعمل على ضبط السوق العقاري.

حقيقة إن التأطير المؤسساتي لقطاع الاستثمار يبرز أهمية الدور الذي تلعبه أجهزة الاستثمار على مستوى التسيير القطاعي، وتنشيط محيطه من خلال تحديد الصلاحيات في مجال التعامل مع المستثمرين، غير أن المشكلة القارة هي ارتفاع كلفة التسيير الإداري في مجال النفقات العمومية والصعوبة على مستوى الإجراءات التي يواجهها كل مستثمر، والسبب في ذلك يعود إلى تداخل الصلاحيات بين العديد من الهيئات. لذا فإن مرحلة التأطير المؤسساتي، يجب أن تسود وفق تراتيب تؤهل الترقية والتطوير بمدلول قواعد الشفافية.

2- تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر:

تميزت فترة بداية التسعينيات بوضعيات معقدة مرت بها الجزائر على جميع الأصعدة، سيما الأوضاع الأمنية وتدهور الوضع السياسي، الذي ترجم في موجة العنف أدخلت الجزائر مرحلة قاسية غلب عليها طابع اللااستقرار السياسي والاقتصادي. ومع بداية الألفية الثالثة، خرجت الجزائر من عزلتها واستعادت استقرارها السياسي، بفضل سن مجموعة من القوانين جاءت على مراحل كان أولها قانون الرحمة، ثم تلاه قانون الوثام المدني وميثاق المصالحة الوطنية، ناهيك عن استمرار تحسن الأداء الاقتصادي نتيجة تطبيق جملة من الإصلاحات الاقتصادية.

وبالرغم من مناخ عالمي غير ملائم أحيانا والذي يتميز باشتداد المنافسة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، تمكنت الجزائر من تعزيز قدراتها في جلبها. لكن أغلب الاستثمارات توجهت إلى قطاع المحروقات بدخول عدة شركات، منها الأمريكية، والأوروبية خاصة الفرنسية

والإيطالية والاسبانية. لكن بالمقابل فان هذا الطابع أبقى الجزائر غير جاذبة للاستثمار في القطاعات الأخرى، كما أبقاها بعيدة على مستويات الاستثمار الأجنبي الذي استقبلته البلدان المجاورة.

الجدول رقم (1): الاستثمارات المحلية والأجنبية في الفترة (2002 – 2016)

المشاريع	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار	%
الاستثمار المحلي	62982	99%	10 584 134	83%
الاستثمار الأجنبي	822	1%	2216 699	17%
المجموع	63804	100%	834 12 800	100%

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، من خلال التصفح على الموقع: www.andi.dz

ولتحليل الاستثمار الأجنبي بلغة الأرقام أوردنا الجدول أعلاه والذي أعددناه بالاعتماد على الاحصائيات التي نشرتها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة ما بين 2002-2016. يوضح هذا الجدول أن مساهمة المؤسسات الاقتصادية الأجنبية في الاستثمار بالجزائر لا تزال ضعيفة بالمقارنة مع الاستثمارات الوطنية. فعلى سبيل المقارنة سجلت الاستثمارات الأجنبية حجما قدر بـ 2216699 مليون دينار، تغطي 822 مشروعا بينما سجلت في نفس الفترة الاستثمارات الوطنية حجما قدر بـ 10584134 مليون دينار ويغطي 62982 مشروعا.

هذا وتبين احصائيات أخرى متعلقة بتقسيم المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها حسب قطاع النشاط خلال نفس الفترة، أن مجمل القطاعات الاقتصادية لا زالت تسجل استقطابا محدودا لهذا النوع من المشاريع. وضمن هذه القطاعات يعتبر قطاع الصناعة أهمها، حيث استحوذ على العديد من الاستثمارات الأجنبية في الجزائر خلال الفترة 2002-2016 أين تم التصريح بـ 495 مشروع استثماري أجنبي بقيمة 1783922 مليون دينار جزائري قدرت نسبته بـ 60.22% من إجمالي التدفقات المصرح بها، وهذا راجع الى سياسة الحكومة الرامية الى تشجيع الإنتاج. ومن أبرز المشاريع التي أبرمتها الجزائر مشروع مصنع السيارات "رونو-الجزائر" بالشراكة مع الشركة الفرنسية لإنتاج السيارات.

ويحتل قطاع البناء المرتبة الثانية نظرا للاهتمام البالغ الذي تحيطه الحكومة الجزائرية به والدور الذي يلعبه في تطوير البنية التحتية للاقتصاد وتقليل أزمة السكن. قدر الاهتمام الأجنبي به والاستثمار فيه بـ 137 مشروع بقيمة 77661 مليون دينار، وذلك لحجم المشاريع المنتشرة أغلبها على طول مشروع الطريق السيار شرق غرب، والمشاريع الخاصة بالبرامج السكنية المختلفة، بناء السدود وغيرها.

أما قطاع الخدمات فيحتل المرتبة الثالثة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث تم التصريح بـ 130 مشروع بقيمة 119139 مليون دينار جزائري مقدرة بنسبة 15.82% من إجمالي التدفقات المصروح بها.

في حين نلاحظ أن الاستثمار في قطاع الفلاحة يعاني نوعا من التهميش حيث لم يستقطب سوى 14 مشروع بمبلغ 4373 مليون دينار جزائري قدرت بـ 1.70 % من إجمالي التدفقات المصروح بها، بالرغم من الإمكانيات المتاحة في الجزائر في هذا المجال ويرجع هذا إلى ضعف الحوافز القانونية والمتعلقة بالمردودية. وتبقى القطاعات الأخرى كقطاع السياحة، الصحة والاتصالات بعيدة عن طموحات المستثمر الأجنبي رغم دورها في الاقتصاد، حيث تم التصريح لدى الوكالة الوطنية بنقص المشاريع في كل من هذه القطاعات، وهو ما يتطلب من الحكومة إيجاد الحلول المناسبة لجعل هذه القطاعات أكثر جاذبية للاستثمارات²⁶.

وإذا نظرنا إلى أهم الدول المستثمرة في الجزائر فنجدها متعددة منها الأجنبية والعربية، عززت تواجد مؤسساتها الاقتصادية بالسوق الجزائرية. وفي الواقع سنعتمد دائما على الإحصائيات التي أنجزتها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، حيث قدمت بيانات خاصة بعدد وحجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر خلال الفترة (2002-2016).

توضح هذه الأرقام أن الدول الأوروبية تتصدر قائمة الدول المستثمرة في الجزائر من حيث عدد المشاريع بـ 437 مشروع منها 313 مشروع تابع لدول الاتحاد الأوروبي، وتأتي الدول العربية في المرتبة الثانية بـ 236 مشروع، ثم الدول الآسيوية بـ 98 مشروع وأمريكا بـ 19 مشروع في حين نجد أن الاستثمارات المتدفقة من الدول الإفريقية وأستراليا تكاد تكون منعدمة. أما من حيث قيمة الاستثمار فقد تصدرت الدول العربية قائمة الدول المستثمرة في الجزائر بقيمة استثمار قدر بـ 997528 مليون دينار جزائري حسب إحصائيات الوكالة الوطنية، فيما احتلت الدول الأوروبية المرتبة الثانية باستثمارات قدرها 955161 مليون دينار جزائري منها 677209

²⁶ منشورات الوكالة الوطنية للاستثمار، المرجع السابق.

مليون دينار جزائري مصدرها دول الاتحاد الأوروبي، تليها دول آسيا بـ 163102 مليون دينار جزائري²⁷.

في البداية كان تدفق الاستثمارات العربية في الجزائر محتشما، ليس فقط بسبب الأزمة العصبية التي مرت بها الجزائر، بل لافتقار السوق الجزائري لتحفيزات تشجع مناخ الاستثمار. فسارعت الجزائر إلى إطلاق نداءات للمستثمرين العرب، وحسنت من القواعد التنظيمية من خلال الفصل بين المستثمرين الصغار وأصحاب المشاريع الضخمة أو المدرة لقيمة مضافة، وقدمت معاملة خاصة استفاد منها المستثمرون العرب ارتكزت على اعتماد هيئة موحدة للتعامل مع ملفاتهم وفق تدابير الإصلاح المعتمد بموجب القانون الصادر عام 2006 المتعلق بترقية الاستثمارات.

وقد كانت الاستجابة متواضعة في البداية من دخول السوق الجزائري الذي تحتكره السلع الأوروبية والفرنسية، ثم تدفقت الاستثمارات بشكل ملحوظ، إذ تصدرت المشاريع السياحية والعقارية قائمة الاستثمارات العربية في الجزائر، أين حل في الصدارة مشروع "حظيرة الرياح الكبرى" الترفيهية بالعاصمة، يجري تنفيذه على مساحة 670 هكتار، ريعها سيخصص لبناء عمارات سكنية ومراكز تجارية ومستشفى وغيرها.

كما شرعت أيضا شركات إماراتية في إنجاز المركب السياحي "موريتي" الذي يشمل فندق خمسة نجوم ومركز أعمال وشقق فندقية بقيمة 752 مليون دولار. وتتصدر شركة أوراس كوم المصرية قائمة المستثمرين العرب في الجزائر انطلقت عام 1998، وتشمل الاستثمارات المصرية قطاعات الإنشاءات والاتصالات والاسمنت وتحلية مياه البحر وبناء محطات الكهرباء والبتروكيماويات والحديد وإنتاج الأدوية.

وتقوم شركة "سيدار" السعودية بإنجاز ثلاث قرى سياحية في كل من العاصمة الجزائر وبومرداس شرقي العاصمة، وعنابة، وتبلغ التكلفة الإجمالية 888 مليون دولار، وانتهت الشركة من بناء المركز التجاري "القدس" بالجزائر العاصمة، كما نجحت شركة "فرعون" السعودية للإسمنت من رفع قدرات الإنتاج لمصنع يقع ببني صاف غرب الجزائر.

ومن بين الشركات السعودية التي سجلت دخولا قويا إلى السوق الجزائرية، مجموعة "صافولا" التي أقامت مصنعا لإنتاج زيت المائدة بمدينة وهران غرب الجزائر. كما تحرص مجموعة "إعمار" على الانطلاق في تنفيذ مشاريع تفوق قيمتها 5 ملايين دولار، تشمل إعادة تهيئة

²⁷ المرجع نفسه.

خليج الجزائر وبناء قرية سياحية ومشروع تهيئة مدينة سيدي عبد الله، وإقامة مركز استشفائي للراحة، ومستشفى تخصصي.

وبلا شك فإن أسباب التدفق الاستثماري العربي على الجزائر يعود أيضا إلى الوفرة المالية لرأس المال العربي الذي أفرزه ارتفاع أسعار البترول، والرغبة في إيجاد أسواق جديدة واسعة الطلب على السلع والخدمات وكانت الجزائر من بين الوجهات المطلوبة والمفضلة للمستثمرين العرب.

وأمام هذه المعطيات التي من شأنها أن تخدم الاقتصاد الجزائري في الوقت الراهن فإن آفاق توسيع فرص الاستثمار في الجزائر تبقى كبيرة، في الوقت الذي تعمل فيه السلطة الجزائرية على تحريك عملها الدبلوماسي في الدول العربية لتعريف المستثمرين العرب بفرص الاستثمار بالجزائر.

لكن رغم ذلك يمكننا القول أن مفارقة الفوائض النفطية لبلدان الخليج قد توجهت أكثر إلى الخارج، ولكن إلى الدول المتقدمة، وبينما تقل أو تكاد تغيب في الدول العربية، ومنها الجزائر.²⁸

3- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الارتقاء بالصادرات خارج

المحروقات:

يأتي الهدف من استقطاب الاستثمار الأجنبي للتأكيد على تأثيره في نشاط التصدير، ويشجع هذا التأكيد ضرورة تقديم التحفيزات، والضمانات، والتنازلات من الدولة المضيفة. ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الاستفادة من الأثر الإيجابي للاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق قيام المشروع الأجنبي بتصدير معظم إنتاجه إلى الخارج والعمل على تخفيض الواردات، مما يسهم زيادة الصادرات والتقليل من الواردات. هناك دور بارز للاستثمار يدل على قدرته على تحريك عملية التصدير وعلى تحرير الإدراك بأهميته في الإنتاج.

أ- الاستثمار محرك أساسي لنجاح عملية التصدير:

يعمل الاستثمار على تحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة، وإنشاء صناعات جديدة، ويفتح آفاقا للمنتجين المحليين في الأسواق الدولية. ومن الواضح أن هناك تداخلا بين

²⁸ أمال قاسمي وآخرون، الجزائر إشكاليات الواقع ورؤى المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2013،

وجود قطاع تصديري قوي سيعمل على جذب مزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في الصادرات السلعية والخدمية، وبين هذه الأخيرة التي تقوم هي أيضا بجذب استثمارات جديدة.

فالعلاقة بين التوجه نحو التصدير للسياسة الاقتصادية وجذب الاستثمارات الجديدة تجري بطريقة متلازمة تتحدد أسسها حسب الضمانات التي تمنحها الدول المضيفة، وبعد أن تستقر قناعة المستثمر المحلي والأجنبي بأن السياسة الاقتصادية للدولة توجّهت دون رجعة نحو التصدير.

وغالبا ما يؤدي الاستثمار الأجنبي إلى انتقال الصادرات من الدولة المستفيدة إلى الأسواق المجاورة أو حتى إلى الدولة موطن الشركة الأم. وتوفر هذه الصادرات عملة صعبة تكون أساسا متينا لاستمرار النمو اقتصادي، وخدمة التزامات الدين الخارجي وتمويل شراء المنتجات المستوردة. وفي الواقع يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر الدول على تنوع صادراتها، والنمو في منتجات التصدير الجديدة، التي تعرف باسم الصادرات غير التقليدية، فتتوسع قاعدة الصادرات يجعل الدولة أقل عرضة لأضرار انخفاض أسعار السلع.

ولا شك أن لتصاعد اهتمام الدولة بمسألة التنافسية، ولا سيما تنافسية صادراتها في الأسواق الدولية، دور جوهري للسعي إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويرجع ذلك إلى مساهمة هذه الاستثمارات في الارتقاء بمستوى الصادرات وتحسين الإنتاج، إما من خلال الاستثمار في أنشطة ذات قيمة مضافة أكبر في مجالات جديدة، وإما بالتحويل في صناعة معينة، من الأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة، والمعتمدة على تكنولوجيا بسيطة وعمالة كثيفة، إلى أنشطة ذات إنتاجية عالية تعتمد على التكنولوجيا.

ويتطلب الارتقاء بمستوى الصادرات تحسين أداء الإنتاج، تظافر الجهود والسياسات الرامية لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية الموجهة نحو التصدير مع السعي إلى تنمية القدرات المحلية. فمن جهة يمكن أن تسهم التحويلات في رؤوس الأموال، التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروع ما في زيادة الإنتاج، لكن من جهة أخرى يمكن أن تشكل الاستثمارات الأجنبية ضرا على الاقتصاد الوطني، إذا ما حدث تسرب هام لجانب من الفائض الاقتصادي (الأرباح) المتولد عن تلك الاستثمارات إلى الخارج.

وفي هذه الحالة لابد من وضع قواعد توجه هذه الاستثمارات، لضبط دورها وتحديد مسارها في النمو الاقتصادي، حتى يتمكن رأس المال الأجنبي من النهوض بمستوى الدخل

الوطني، ودفع تنمية فروع إنتاج جديدة وإنعاش فروع التنمية الموجودة، وترك انطباع بأن هذا النوع من الاستثمار قادر على تصدير هذه المنتجات إلى الأسواق الخارجية. كما تسهم التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروع ما في زيادة الصادرات وتنويعها في الدول المضيفة وفي تقليل عجز ميزان المدفوعات. فالاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يمهّد الطريق لتشجيع الصادرات ولإحلال الواردات أو تجارة واسعة في مدخلات الإنتاج الوسيطة خاصة بين الشركة الأم وفروعها، فعلى سبيل المثال فإن الاستثمارات الأجنبية اليابانية لدول شرق آسيا قد زادت من حجم واردات تلك الدول من اليابان وأن معظم تلك الواردات غالباً ما تكون من مدخلات الإنتاج.

ب- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات الجزائرية:

إذا استندنا إلى رغبة الجزائر زيادة الإنتاجية وتنويعها وإنشاء صناعات جديدة وتوجيهها للتصدير، فإنه من الأهمية بمكان تحليل مدى قدرة كل من التدابير الضريبية على التحفيز للتصدير، وقوانين الاستثمار على جلب العملة الصعبة، وتنويع الصادرات، والسلع الجزائرية على التنافس في الأسواق العالمية، وضمان رواجها، هذا إذا سلمنا بأن تنمية الصادرات يمكن أن يكون لها دور إيجابي في زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي، وفي إحداث النمو الاقتصادي. وعليه فإن التحليل كشف قصور هذه الإجراءات الضريبية في جذب الاستثمار والتصدير وترقيته، وتبقى الصادرات خارج المحروقات وخاصة التي يسجلها الاستثمار الأجنبي ضئيلة وغير كافية. فمقارنة بتطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة مع قيمة صادراتها نجدها غير محفزة، حيث تراوحت قيمة الصادرات خلال الفترة (1995-2000) ما بين 10461 مليون دولار و21921 مليون دولار، لتتخفّف سنة 2010 إلى 55000 مليون دولار، بعدما سجلت ارتفاعاً قدر بـ 78233 مليون دولار سنة 2008²⁹.

وتدل هذه الأرقام على تذبذب الصادرات غير النفطية وعدم استقرارها في مستوى يليق بدور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقيتها في الجزائر. ويقوم تحليلنا هنا على مسألة مهمة فحواها أن ثمة مخاوف ومخاطر تمنع الدخول إلى الأسواق الخارجية، رغم الجهود المبذولة منذ بداية التسعينيات، والموجهة نحو تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر.

²⁹ عبد الكريم كاي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، مكتبة حسن الدولية، لبنان 2013، ص 299.

فما يميز الاستثمارات خارج قطاع المحروقات، كونها موجهة للاستهلاك المحلي وليست للتصدير، كما أنها تنافس المنتج الوطني. لهذا صرح وزير المالية سنة 2010 قائلا: "إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة فشلت في بلوغ درجة استحداث الثروة خارج المحروقات مثلما كان مسطرا لها من قبل السلطات العمومية منذ بداية العشرية الحالية".

كما لا شك أن ضعف الجزائر في المؤشر الذي يقيس أداء الخدمات اللوجستية والذي صدر عن البنك الدولي سنة 2007، يدل على أن المستثمر الأجنبي يواجه تحديا مزدوجا، نتيجة ضعف كفاءة سلسلة الصادرات، وبالتالي انخفاض القدرة التصديرية لمختلف المشاريع الاستثمارية، مما يشكل قيда كبيرا في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو التصدير، وكذلك نتيجة ضعف كفاءة سلسلة الواردات وبالتالي تضائل فرص الوصول إلى مصادر متعددة لمدخلات العملية الإنتاجية³⁰. ولعل ما يضاف إلى هذه الأسباب في عدم قدرة الاستثمار الأجنبي على التأثير بصفة مشجعة على الاقتصاد الوطني عامة والارتقاء بالتصدير خارج المحروقات خاصة، هو تضافر العديد من العوامل الأخرى التي شكلت عائقا دون تحقيق ذلك، نلخصها في الجزئية الموالية.

ثالثا: عقبات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

سعت الجزائر إلى تطوير بيئتها الاستثمارية، من خلال تقييم مدى نجاعة الإجراءات المعتمدة، ذلك أن سلسلة التدابير التي باشرتها الحكومات المتعاقبة منذ مطلع التسعينات، مستهدفة تحرير أوجه النشاط الاقتصادي وتأهيل المؤسسات الاقتصادية، وتقديم الإطار التشريعي والمؤسسي المنظم للاستثمار، إلا أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الحالي لا يعكس الإمكانيات الكبيرة المتاحة، والفرص التي لا تزال دون الاستغلال الأمثل، مثل: القطاع الفلاحي، والقطاع السياحي، وقطاع العقارات، وقطاعي الخدمات والمعلوماتية والتكنولوجيات الجديدة، ذلك أن ثمة جملة من العوائق تؤثر سلبا على بيئة الأعمال وتطرد الاستثمارات، وتحول دون تحقيق نشاطات المستثمرين الأجانب.

وإذا كان ضعف استقطاب الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال فترة التسعينات سببه عدم الاستقرار السياسي والأمني، فيماذا نفسر استمرار هذه الوضعية مع بداية الألفية الثالثة، بالرغم من اعتماد إطارا تنظيميا وتشريعيا ملائما.

³⁰ عميروش محند شلغوم، المرجع السابق، ص 279.

1- المعوقات السياسية والأمنية:

تشكل المعوقات السياسية والأمنية تهديدا واضحا على التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، وسيعرقل من وتيرتها المتزايدة بين أنحاء العالم. وهذا سيكون أكثر تأثيرا على مستوى الأسواق الصاعدة والناشئة. ومن بين هذه المعوقات السياسية نجد أخطار العنف السياسي، التهديدات المرتبطة بالتوترات الجيوسياسية، عدم الاستقرار الحكومي، وتفشي ظاهرة الإرهاب. فلمستثمرون الأجانب يحتاطون من هذه المعوقات، فهم يطالبون من الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية أن تأخذ هذه الأمور بجدية كبيرة لكي تشجع على استقطاب هذا النوع من الاستثمارات.

وفي الجزائر يعتبر انعدام الاستقرار السياسي أكبر عقبة تعرقل الاستثمار، فما عاشته الجزائر فترة التسعينات إلا دليل على ذلك. فتعاقب جملة من الحكومات على السلطة أدى إلى عدم استقرار القرارات السياسية وتدهور الوضع الأمني أدى إلى تفشي ظاهرة الإرهاب. لكن منذ تولي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئاسة الجزائر تولى قضية استعادة صورة الجزائر دوليا من خلال تركيز سياسته على إعادة الأمن والاستقرار للبلاد، وذلك من خلال تبني مشروع الوثام المدني والمصالحة الوطنية.

إلا أنه بالرغم من تجاوز الجزائر لحالة العنف والانفلات الأمني في تلك الفترة والتي كانت سببا مباشرا في ضعف تدفقات الاستثمار المباشر، تبقى مبادرات الاستثمار الأجنبي المباشر قليلة وهذا نظرا للشكوك التي لازالت تحيط بالمستثمرين الأجانب، لأن قناعتهم باتت راسخة بأن القرارات الاقتصادية تتأثر تأثيرا مباشرا بالمواقف السياسية الفوقية.

2- المعوقات القانونية والإدارية:

بالرغم من إصدار القوانين الخاصة بتشجيع الاستثمار وحمايته، والسعي لتعديلها بما يتلاءم مع رغبات المستثمرين الأجانب، إلا أن ذلك لم يواكبه تحسين أداء الإدارة الجزائرية، وما ينقص حاليا هو تجسيد هذه القوانين لكي تساهم فعليا في تحسين مناخ الاستثمار، فالإشكال يبقى قائما في الجانب البشري على مستوى مراكز ومواقع التنفيذ، نتيجة التركيبة المعقدة والذهنية الجامدة التي لا تتماشى مع التطورات الحاصلة³¹.

ومن أهم العوائق القانونية والإدارية التي تحول دون تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ظاهرة الفساد الإداري الذي يعني سوء استخدام المنصب أو السلطة لأغراض

³¹ المرجع السابق، ص 296.

شخصية، ويكون ذلك بابتزاز المتعاملين أو الحصول على الرشوة، فيعتبر قيام الموظف أو المسؤول بتطبيق خدمة قانونية مكلف بأدائها مقابل الحصول على رشوة فسادا، وكذلك تعتبر الحالة المعاكسة فسادا عند تقديم خدمة يمنعها القانون كتسريب المعلومات السرية وتقديم تراخيص غير مسموح بها قانونا.

وتصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر الشفافية أو النظرة إلى الفساد منذ سنة 1995، لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية، لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد، ويحاول المؤشر عبر مجموعة من مصادر ومعلومات معتمدة، تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة ودرجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها، ونظرة الشركات الأجنبية العالمية للاستثمار في البلد المعني.

وقد احتلت الجزائر المرتبة 97 سنة 2004 من 146 دولة داخلية في الترتيب، واحتلت المرتبة نفسها سنة 2005 من أصل 159 دولة، وبالرغم من التحسن المسجل في محاربة الفساد في السنوات الأخيرة يبقى انتشار الرشوة والفساد الإداري من أهم عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر³².

كما أكد تقرير التنافسية للمؤتمر الاقتصادي العالمي لعام (2008-2009)، على أن صعوبة الوصول إلى التمويل يعتبر أول معيق للاستثمار في الجزائر بنسبة 20.6%، وهذا ما يؤكد مرة أخرى ضعف أداء النظام المالي الجزائري، يليه البيروقراطية وضعف فعالية وأداء الحكومة بنسبة 18.2% في إشارة واضحة إلى تفشي التعقيدات والعقبات الإدارية والروتين الخانق في مختلف الأجهزة والمصالح الحكومية التي يتعامل معها المستثمر الأجنبي، وثالث معيق للاستثمار هو ارتفاع مستويات الفساد بنسبة 10.7%، مما يدل على استمرار تغييب القوانين وتجاوز الهيئات، متبوعا بتضارب السياسات وعدم استقرارها كراعي معيق للاستثمار في الجزائر بنسبة 8.3%.

وهذا ما يعني أن المستثمرين الأجانب يعانون من تضارب القوانين والقرارات نتيجة غياب التنسيق بين مختلف الوزارات والهيئات وسرعة تغييرها، مما ينعكس سلبا في سيادة حالة الشك وعدم وضوح الرؤى المستقبلية، وهو ما يتناقض مع رغبات المستثمر الأجنبي في الاستقرار للأجل الطويل، إضافة إلى تعقيد النظام الضريبي، والمستوى المتواضع لتكوين اليد

³² المرجع نفسه، ص 336.

العاملة المتعلمة، وضعف مستوى الهياكل القاعدية، وارتفاع معدلات الضرائب، ومعوقات أخرى.

وبالنظر إلى ضرورة توفر عامل الشفافية في المصالح الجمركية التي تعتبر من بين القطاعات التي تشجع على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومدى فعالية هذا الجهاز في استقبال المستثمرين الأجانب.

والملاحظ في الكثير من الدول النامية التي تمتاز بجهاز جمركي بيروقراطي ضعيف، أدى بالكثير من رجال الأعمال إلى التراجع نظرا للمعاملات السلبية لبعض الجمركيين وبالتالي تلعب الجمارك دورا فعالا في هذه العملية لأسباب مختلفة³³.

3- هشاشة القاعدة المالية للدولة:

لا تزال الموازنة العامة للجزائر تمول أساسا من عائدات الجباية البترولية والتي تعززت أكثر في السنوات الأخيرة، بالرغم من تبني الإصلاحات الجبائية، وإن كان ذلك يمكن تفسيره إلى نوعية التركيبة القطاعية للنشاطات الاقتصادية التي تتميز بها الجزائر، وإغلاق العديد من المؤسسات العمومية وكثرة الإعفاءات الجبائية الهادفة إلى تشجيع الاستثمار والتصدير. زيادة على تواصل التهرب والغش الجبائيين واستفحالهما نتيجة القطاع الموازي.

كما أن استمرار هيمنة سعر البترول على الموازنة العامة للجزائر، من شأنه تهديد الاستقرار المالي، ومن ثم يؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وهذا ما يؤكد على نتائج الاعتماد المفرط على العائدات البترولية، التي تجعل من الاقتصاد الوطني عرضة لما يعرف بالعلّة الهولندية، حيث أن بعض الدراسات أكدت أن الإنتاج الناجم عن امتلاك الثروات الطبيعية، يمارس تأثيرا سلبيا على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، نتيجة الشلل الذي يصيب الهيكل الإنتاجي في القطاعات الأخرى، وبالتالي اكتساب صفة قابلية استيراد الصدمات الخارجية. ومن ثم يتحول امتلاك الثروات الطبيعية من نعمة إلى نقمة.

4- البنية التحتية:

تلعب البنية التحتية دورا لا يقل أهمية عن المتغيرات السياسية والقانونية والإدارية والمالية في زيادة أو نقص الاستثمار الأجنبي المباشر. فمن أسس هذه البنية نجد الاتصالات والمعلومات، إذ يتوقف تقدم الدول في عصر العولمة على مدى تواصلها وارتباطها من خلال

³³ المرجع السابق، ص 337.

أنظمة الاتصالات الحديثة وشبكة المعلومات، منها خطوط الهاتف الثابت، ومدى تدفق الانترنت، وعدد مستخدمي الهاتف النقال.

وعند تقييمها في الجزائر يظهر جليا أنها تعاني نقصا في عدد خطوط الهاتف الثابت، ومستوى انتشار الانترنت، ويرجع ذلك أساسا إلى استمرار احتكار الجزائرية للاتصالات لهذين المجالين، في حين أدى تحرير سوق الهاتف النقال إلى دخول شركة أوراس كوم المصرية، والوطنية للاتصالات الكويتية، مما انعكس إيجابا في تحسن الجزائر في مؤشر معدل النفاذ للهواتف النقالة، كما أدت المنافسة إلى انخفاض التكلفة، وتحسن مستوى الخدمات. لكن ما نلاحظه أن قطاع الاتصالات يعتبر من ناحية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر الأضعف كليا بحوالي 3 مشاريع فقط، أي بنسبة 0.43% من حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة، ولكنه الأحسن نوعيا، نظرا للنجاح الذي حققه في سوق الاتصالات³⁴.

كما يعتبر النقل والمواصلات من أهم مؤشرات البنية التحتية، وهنا يمكن القول إن مخططات التنمية في الجزائر أولت أهمية بالغة لتطوير شبكة المواصلات، مما أدى إلى تحقيق إنجازات مهمة، منها إنشاء المطارات، والموانئ، ومد شبكة السكك الحديدية.

ورغم هذه الجهود التي أولتها السلطات لتطوير البنية التحتية، إلا أن الأشكال يبقى مطروحا على مستوى إدارتها وطريقة تسييرها وتفشي الرشوة وكثرة التعقيدات الإدارية التي أضعفت فعالية هذا العامل المهم في تدعيم مناخ الاستثمار. كما لا زالت شبكة السكك الحديدية تعاني عجزا في تلبية طلبات المستثمرين، نتيجة تقادم ألياتها وأجهزتها المختلفة. ضف إلى ذلك نلاحظ أن نسبة الطرق الرئيسية تقدر بـ 26% من إجمالي الطرق في الجزائر، بينما تقدر هذه النسبة في مصر وسوريا بـ 54%، و 73% على التوالي، مما يدل على أن أغلب الطرق هي ثانوية لا تستجيب لمتطلبات الاستثمار³⁵.

كما أن بيانات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة عند مقارنتها بدول منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط لا تبعث على الارتياح من زاويتين: الأولى حجم التدفق الذي لم يتجاوز 2 مليار دولار في المتوسط السنوي، والثانية تفضيلات المستثمر الأجنبي والتي لا تتعدى مجال

³⁴ عبد الكريم كاي، المرجع السابق، ص 290.

³⁵ عميروش محند شلغوم، المرجع السابق، ص 278.

القطاعات ضعيفة المخاطر أو عالية منسوب الربح. وفي كلتا الحالتين ظل إسهام الاستثمار هامشيا في تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد خارج المحروقات³⁶.

الخاتمة:

لا زالت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشرة بعيدة عن طموحات وأهداف الحكومة، ورغم وضعها لتدابير وإجراءات قانونية التي أعدتها للمستثمرين الأجانب، واستحداثها هيئات أوكلت لها مهمة المساعدة وتقديم التسهيلات اللازمة، إلا أن نتائج ذلك لم ترق إلى المستوى المطلوب ولم تصل إلى الأهداف المرجوة خاصة في مجال تنمية الصادرات خارج المحروقات، حيث تركزت تلك الاستثمارات في قطاعات محدودة وبقيم ضعيفة، رغم تعدد الفرص التي يمنحها كل قطاع والمؤهلات التي يتمتع بها، وتنوع الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر خاصة مع دول الاتحاد الأوروبي باعتبارها تمثل الإرادة الحقيقية للدولة أي الجزائر في التعبير عن ما لها من تحمل التزامات واكتساب منافع ومساعدات في مختلف المجالات لتأهيل القطاعات الأساسية.

لقد سعت السلطات العامة إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة بفعل تحسن الوضع الأمني، إلا أن هذا يبقى غير كاف في نظر المستثمرين الأجانب، الذين لا يزالوا يواجهون عدة عراقيل تشكل تخوفات لديهم وتحد من آمالهم، وتحول دون تجسيد مشاريعهم على أرض الواقع، مما يضعف من حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر، وهذا ينعكس سلبا على رغبة هذه الأخيرة في إيجاد منافذ أخرى لتنويع صادراتها.

³⁶ بشير مصيطفى، اقتصادنا الفرصة المتبقية، الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر 2016، ص 29.

قائمة المراجع:

أ- المصادر الرسمية:

- الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار: الجريدة الرسمية (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)، العدد 47، الصادرة في 22 أوت 2001.
- 16- الأمر رقم 08-06 المؤرخ في 15 يوليو 2006 يعدل ويتمم الامر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار: الجريدة الرسمية (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)، العدد 47، الصادرة في 19 يوليو 2006.
- المرسوم تنفيذي رقم 282-01 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها: الجريدة الرسمية (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)، العدد 55، الصادرة في 26 سبتمبر 2001.
- المرسوم التنفيذي رقم 356-06 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006 يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها: الجريدة الرسمية (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) ، العدد 64، الصادرة في 11 أكتوبر 2006.
- منشورات الوكالة الوطنية للاستثمار ANDI، من خلال التصفح على الموقع:

www.andi.dz

ب- باللغة العربية

- 1- الأمطر محمد، إدارة الاستثمارات، الإطار النظري والتطبيقات العلمية، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن 1999.
- 2- الشامي عبد الله، سياسات الاستثمار في الدول العربية، دار الكتب، القاهرة 2008.
- 3- بهلول محمد بلقاسم حسن، الاستثمار واشكالية التوازن الجهوي مثال الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1990.
- 4- هيكل عبد العزيز فهي، موسوعة المصطلحات والإحصائية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، بيروت 1999.
- 5- حسن توفيق، الاستثمار في الأوراق المالية، المنظمة العربية للإدارة، 1971.
- 6- كاي عبد الكريم، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، مكتبة حسن الدولية، بيروت 2013.
- 7- عمر صقر، العولمة وقضايا معاصرة، مصر: الدار الجامعية، 2000.
- 8- فرج عزت، إيهاب نديم، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم، مؤتمر اقتصاديات الدول الإسلامية، جامعة الأزهر، 1420.
- 9- فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، الاردن 2010.

- 10- مصيطفى عبد اللطيف وعبد الرحمان سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 2014.
- 11- مصيطفى بشير، اقتصادنا الفرصة المتبقية، ط 1، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2016.
- 12- قاسمي آمال وآخرون، الجزائر إشكاليات الواقع ورؤى المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2013.
- 13- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2006.
- 14- شلغوم عميروش محند، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، ط 1، مكتبة حسن العصرية، بيروت 2012.
- 15- بن حمودة محبوب وإسماعيل بن قانة، "أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي"، مجلة الباحث، العدد 05، سنة 2007.

ج- باللغة الأجنبية

- 1- BRICOUT (Jean-Luc), TERSEN (Denis), L'Investissement International, Armand Colin, Paris 1996.
- 2- GUESMI (Ammar), « Le cadre juridique des investissements étrangers en Algérie et en France », Revue Algérienne des Sciences Juridiques et Politiques, Volume 37, Numéro 4.